

Distr.: General  
11 December 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام

٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في

القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف

الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات

الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا، وهي منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210113 210113 12-64289 (A)



## بيان

العنف ضد المرأة جريمة منتشرة في جميع أنحاء العالم. وهو يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. ولا يعرف أي حدود اجتماعية - اقتصادية أو ثقافية أو دينية أو عمرية أو جغرافية أو غيرها. وغالبا ما تتضرر المرأة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وتحرم في بعض الأماكن من الحصول على التعليم الأساسي. وكثيرا ما تقع ضحية للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة. وتمثل المرأة نسبة بالغة الارتفاع في إحصاءات ضحايا العنف العائلي، والعنف الأسري بين الشعوب الأصلية، والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي. وتعرض المرأة لتقطيع أوصالها أو للتشويه أو حتى للقتل بلا داع بدعوى حماية شرف الآخرين، وعلى وجه الخصوص شرف الرجال. والمرأة هي الأكثر عرضة أيضا لخطر الوقوع ضحية للاتجار بالبشر الذي يؤدي إلى الاستغلال الجنسي و/أو الاستغلال في العمل. وهي تتعرض أيضا للعنف في مكان العمل؛ وتتعرض للعنف في البغاء، وكذلك عندما تشغل بالجنس بشكل قانوني. وتكون النساء الموجودات في السجون ومراكز الاحتجاز ومؤسسات أخرى ضحايا للعنف هن أيضا. والعنف ضد المرأة هو من أكثر أشكال الإيذاء انتشارا في العالم، وقد اجتذب اهتماما كبيرا يستحقه (وإن كان حل هذا الاهتمام منصبًا على العنف العائلي والعنف الجنسي، ولذا لا تزال هناك فجوات في معارفنا، والشيء الخطير هو أنه لا تزال هناك فجوات في سبل مكافحتنا لأشكال العنف الأخرى).

ويمثل الإيذاء بصفة عامة، وإيذاء المرأة على وجه خاص، مجالي اهتمام في الدراسات المتعلقة بالضحايا. ويتمثل هذا الفرع العلمي في الدراسة العلمية لوقوع الإنسان ضحية للإيذاء، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) العلاقات بين النساء كضحايا للعنف والرجال كمرتكبين له؛ وآثار ذلك العنف على المرأة؛ والتعاملات بين الضحايا من النساء ونظام العدالة الجنائية (أي الشرطة، والمدعون العامون، والمحاكم، والسجون)؛ وفعالية المساعدة والرعاية المقدمتين إلى الضحايا. وتشمل الدراسات المتعلقة بالضحايا كذلك منع الإيذاء، مثل البحث الهادف إلى منع العنف ضد المرأة. وفي الدراسات المتعلقة بضحايا الجريمة، تكون النساء مجموعة يمكن تحديدها من الأشخاص الذين تعرضوا للأذى على نحو مباشر أو غير مباشر على يد جناة يكونون، وفق ما تشير إليه الإحصاءات الرسمية للجريمة، في أغلب الأحيان من الرجال. وبالرغم من الاهتمام بدراسة الضحايا، تظل الدراسات المتعلقة بالضحايا كفرع علمي قائم بذاته مثار جدل في رأي بعض المعلقين المنتمين إلى الحركة النسائية. ويمكن إرجاع ذلك الجدل، بدرجة كبيرة، إلى الدراسات الأولى المتعلقة بالضحايا التي غذت مفهوم إلقاء اللوم على الضحية. وبالرغم من أن الغرض من هذا البيان

ليس هو دحض الحجج التي يقوم عليها هذا الجدل، تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الناس، من الذكور والإناث على السواء، في البلدان المتقدمة النمو، عندما يُسألون عن الاعتداء الجنسي على النساء يتبين أنهم يعتقدون أن بعض الضحايا يدفعن الجاني إلى ارتكاب فعلته. وبالتالي، فهناك نسبة من السكان لا يزالون يلغون باللوم على المرأة عندما تتعرض للعنف الجنسي. وبالمثل، فإن بعض الناس ما زالوا يؤمنون بأن العنف الممارس ضد المرأة في حرمة البيت (أو الأسرة) هو مسألة خاصة. وعلى العكس من ذلك، تضافر مجال البحث والدعوة (وهما مجالان يعمل فيهما بنشاط أعضاء من الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا) في جميع أنحاء العالم من أجل لفت الانتباه إلى العنف ضد المرأة.

وتعلن الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا على نحو لا لبس فيه أن العنف ضد المرأة (أيا كان شكله) خطأ. وتلاحظ أن العنف ضد المرأة يكبد المجتمع تكلفة اقتصادية واجتماعية هائلة. ولذلك، وخلافا لفكرة إلقاء اللوم على الضحية، تروج الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا للمجموعة التالية من القيم الأساسية (التي لا جدال فيها):

- كل ضرب من ضروب العنف ضد المرأة غير مقبول.
- لجميع النساء الحق في التحرر من العنف والخوف من العنف.
- العنف الممارس ضد المرأة يسلبها كرامتها ويعوق تمتعها بحقوقها الأساسية في الحرية والعدالة.

وتؤكد الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا ضرورة محاسبة مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة على عنفهم، وتؤكد وجوب عدم السماح لهم بالتهرب من المسؤولية عن استخدامهم للعنف.

وتعترف الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا بالصلة الواضحة بين التنمية الاقتصادية والجريمة، بما في ذلك العنف ضد المرأة، وتعترف بأن الفقر والتخلف وانعدام الفرص أمور وثيقة الصلة بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المرأة في المجتمعات.

وفي إطار تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، ترى الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا صلات مباشرة، وإن كانت معقدة، تربط بين التنمية وآثار الجريمة، و/أو تربط بين الأعمال الفنية والتقنية التي يقوم بها مختلف المؤسسات الدولية والتنمية المستدامة. وللأمم المتحدة دور رئيسي في تحسين الجهود المنسقة للمجتمع الدولي الرامية إلى التصدي ليس فقط

للعنف ضد المرأة بل أيضا للأثر السلبي لهذا العنف على التنمية. وينبغي إدماج منع العنف في مبادرات التنمية.

وتشجع الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا وكالات الأمم المتحدة على زيادة الاستفادة من الخبرة وقدرات التنفيذ المتاحة لدى المنظمات غير الحكومية ومن القدرات المتوافرة لديها لمساعدة النساء والأطفال المحتاجين، ولا سيما كضحايا/ناجين. وتحت الجمعية على التوسع في إشراك المنظمات غير الحكومية، فهناك الكثير من الحكمة والخبرة العملية لدى أفراد ملتزمين ومؤسسات ملتزمة. وتؤمن الجمعية أيضا بأنه بإمكاننا معا أن نعزز سيادة القانون على الصعيد الدولي والوطني والمحلي وأن نقوم بالتحسين الحقيقي للنائج العملية لصالح المرأة وأطفالها.

وترى الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا أيضا أن حقوق المرأة كضحية ليست محض مثل عليا جوفاء، بل هي مبادئ توجيهية إلزامية من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية. وفي سياق تعزيز التنمية المستدامة على وجه الخصوص، وهو السياق الذي يحتل مكانة بارزة على جدول الأعمال الدولي، تدعو الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا جميع الدول إلى اعتماد وتنفيذ تشريعات وسياسات وممارسات مناسبة من أجل إعطاء المرأة الضحية صوتا، وحمايتها، وتقديم المساعدة لها. ولن تتحقق حينذاك العدالة بالنسبة للمرأة وأطفالها، ومجتمعها المحلية فحسب، بل وسيكون بالإمكان آنذاك إشراك الضحايا/الناجيات، اللواتي التأمت جروحهن وأدمن، على نحو كامل كشريكات على قدم المساواة في التنمية المستدامة، وستصبح جزءا من الحل بدلا من أن تشكلن جزءا من المشكل المزمع المسكوت عنه في أغلب الأحيان. ونحن ندعو على وجه التحديد إلى إنشاء فريق خبراء يضم الحكومات والمنظمات غير الحكومية الخبيرة والضحايا، من أجل دراسة التنفيذ المحدد لإعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة.

وترى الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا أن القضاء على العنف ضد المرأة تحد عالمي يتطلب قيادة والتزاما قويين من داخل الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الدينية والجمهور. وتدعو الجمعية أيضا الدول إلى وضع وتنفيذ تدابير خاصة بمنع الجريمة (بما في ذلك مكافحة العنف) وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٥ وإحداث تكامل بين استراتيجيات منع الجريمة من أجل النهوض بالعدالة والإنصاف وتعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، أيدت دول عديدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعهد قادتها بالعمل وفقا لإعلان القضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٣). وينبغي لأولئك الملتزمين بمهذين الصكين أن يبذلوا "العناية الواجبة" من أجل منع العنف ضد المرأة؛ وتقديم الخدمات إلى ضحايا الاعتداء/الناجيات منه؛ وكفالة تقديم الجناة إلى العدالة.

وتعترف الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا بأن مصالح المرأة كضحية تشكل الأساس الصلب للإصلاح في القانون، والسياسة العامة، والإجراءات، ولكنها تشير أيضا إلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله. فالعنف ضد المرأة ما زال منتشرًا ومرتسxa بطريقة ممنهجة وثقافية في الكثير من المجتمعات. وتحت الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا على عدم التسامح مطلقا إزاء هذا العنف.

ويعد اتخاذ الخطوات الملموسة أمرا ضروريا (من بين نتائج أخرى) لإحداث التغييرات الاجتماعية - الثقافية والاجتماعية - السياسية اللازمة للحد من العنف ضد المرأة. ولا تقع المسؤولية عن التصدي للعنف ضد المرأة والمسائل الأخرى التي تؤثر سلبا على المرأة، مثل التعليم، والعمل اللائق، والصحة والرعاية، والإسكان، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وتوفير الحماية لأطفالها، على عاتق قطاع واحد من قطاعات مجتمعاتنا المحلية. فإذا أريد للمرأة أن تكون آمنة وأن يُحد من وقوعها ضحية للعنف وسائر أشكال الإيذاء، من الأهمية بمكان أن تعمل كل أجزاء النظام معا.

وعلى الرغم من أهمية تحديد المجالات التي لا تفي الدول فيها بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة، تشير الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا إلى أن هناك الكثير من أمثلة الممارسات الجيدة الدولية. وهذه الممارسات الجيدة معروفة في الإصلاح الهيكلي؛ وفي سياق الوقاية (بما في ذلك التوعية وتوفير الحماية وتعزيز السلامة)؛ وفي الملاحقة القضائية (بما في ذلك معالجة أسباب إعادة الإيذاء)؛ وفي عملية تقديم المساعدة (بما في ذلك المعاونة العملية والمساعدة المالية والعلاج). وينبغي أن تنفذ الممارسات الجيدة على وجه الاستعجال ولكن أيضا مع الأخذ في الاعتبار أنه سيكون من غير الملائم تجاهل البنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في أي سياق وطني محدد.

ويمنع العنف النساء وأطفالهن من التمتع بالحياة كمواطنين على قدم المساواة. وتقر الجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا وشركاؤها (مثل المعهد الدولي للدراسات المتعلقة بالضحايا التابعين لجامعة تدرغ هولندا وجامعة توكيو باليابان) بأن آثار العنف ضد المرأة وطرق التصدي له تشمل طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الصحة والسكن والعمل، وهي كلها أمور بارزة في الحوار بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤمن الجمعية بأن العنف ضد المرأة هو قضية متعلقة بحقوق الإنسان، وبالتالي ينبغي التعامل معه في إطار خاص بحقوق الإنسان.